

المنح الدراسية والقرار الذي طال انتظاره

وهو في الحقيقة قرار حكيم صحيح نحو دعم التعليم وطلبة العلم، وهو قرار موفق في اختيار الطول المناسبة لمعالجة قضية القبول في الجامعات هذا العام وهو قرار له بعده الاجتماعي وسيهم في إتاحة الفرصة للطلبة المتفوقين من الخريجين لدخول الكليات العلمية، وهو ما يحتاجه سوق العمل في المرحلة القادمة وسيجعل هذا القرار على تشجيع الاستثمار في مجال التعليم الجامعي المتخصص والمرتبط باحتياجات سوق العمل وعلى وجه الخصوص في التخصصات العلمية مثل الطب والهندسة والصيدلة وتقنية المعلومات وغيرها من التخصصات التي يسد جزها بالعمالة غير السعودية.

إن قرار المنح الدراسية الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي حظي باهتمام ويتقدير طلبة العلم والمسؤولين في الجامعات والكليات الأهلية ويترقب كبير من قبل المواطنين والأهالي بصفة عامة ويتطلع أن يفعل هذا القرار على أرض الواقع. وأمل ألا يواجه هذا القرار العقبات المالية واعتمادات البنود، وأرجو أن يبلغ القرار ولائحته المنظمة له والاعتمادات

قرار المنح الدراسية الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي حظي باهتمام ويتقدير طلبة العلم والمسؤولين في الجامعات والكليات الأهلية ويترقب كبير من قبل المواطنين والأهالي بصفة عامة ويتطلع أن يفعل هذا القرار على أرض الواقع...

المخصصة له لوزارة المالية لأن صدور القرار واعتماده من الجامعات والكليات الأهلية إذا لم يقابله اعتماد وزارة المالية لنصرف المبالغ المخصصة لكل جامعة أو كلية أهلية فإن الكليات الأهلية ستجد صعوبة في التعامل مع القرار. لأن الجامعات والكليات الأهلية مؤسسات تعليمية تعمل وفق إمكانيات محدودة لا تستطيع الانتظار الطويل في الحصول على حقوقها فهي ليست شركات مقاولات أو صياغة وتشغيل، ولهذا فإن الاقتراح برصد المبالغ المخصصة للمنح الدراسية في الجامعات والكليات الأهلية لهذا العام في حساب وزارة التعليم العالي هو اقتراح صائب على أن يتم الصرف من حساب وزارة التعليم العالي لحساب الجامعات والكليات الأهلية وذلك أسوة بالمحليات الثقافية في خارج المملكة التابعة لوزارة التعليم العالي والتي تتعامل مالياً مباشرة مع الجامعات والكليات

كثت اعتقد أن ما يكتب في الصحافة اليومية لا يقرأ إلا من قبل بعض القراء ولا يهتم به كبار المسؤولين إلا في حالات نادرة. ولم أكن أتوقع أن تكون هناك متابعة دقيقة، حتى تأكد في مؤخراً أن هناك اهتماماً كبيراً من أصحاب القرار في القيادة السعودية بكل ما يكتب في الصحافة السعودية ويهدف إلى مصلحة عامة. حتى تلك المقالات الناقدة والبهائفة والتي تسعى لإيصال مطلب عام أو إيصال صوت فئة معينة من المجتمع. ولقد تابعت باهتمام ريدود الفعل للعديد من المقالات الهادفة وكننت وما زلت أطالب بضرورة إنشاء جهاز متخصص لدراسة توجهات الرأي العام نحو بعض المواضيع والقضايا المحلية والدولية وبعض القرارات والأنظمة المستهدف إصلاحها أو المطلوب إصدارها واستقطاب الرأي العام تجاه بعض الخطط والاستراتيجيات والسياسات التي تنوي الدولة إصدارها. ولقد كتبت قبل أشهر في إحدى مقالاتي الناقدة مطالباً وملتصماً من وفي الأمر توجيه المسؤولين المعنيين في الدولة لإعادة فتح ملف مشروع الابتعاث الداخلي، والذي علمنا منذ سنوات أنه تحت الدراسة والبحث وأنه تم إشباع براسته ويجنه من قبل وزارة التعليم العالي، الوزارة التي كانت وراء كل الجهود والاستثمارات التي تمت في التعليم الأهلي الجامعي، وعلمنا ومنذ وقت طويل أن الدراسة قد رفعت للاعتناء، لكنها تأخرت وقد مضى عليها شهور لم يعلن عنها، وكننت قلقاً على تأخر صدور القرار لأنني كنت متوقفاً أن يكون هناك عجز في قبول الطلاب في الجامعات والكليات الحكومية هذا العام وتمنييت أن يصدر القرار قبل شهور ليتم التنسيق المبكر مع الجامعات والكليات الأهلية أسوة بمشروع الملك عبدالله للابتعاث الخارجي. والحقيقة لم تتأخر وزارة التعليم العالي مظلة في وزيرها أخي معالي الدكتور خالد العنقري في دعم ومساندة التعليم الأهلي ولم تقصر القيادة السعودية في تسخير الأنظمة والقوانين الداعمة والمساندة للتعليم الجامعي الأهلي، لكن القضية هي قضية البيروقراطية المستشرية في الإدارة السعودية من أعلى المستويات إلى أدناها، وأستعجب أحياناً كيف يتجرأ بعض كبار المسؤولين في الدولة على تعطيل نفاذ بعض القرارات والخطط التي يقرها وفي الأمر ومجلس الوزراء وكيف يتجرأ بعض كبار المسؤولين في الدولة على الوقوف عكس التوجه نحو الإصلاح إما الأهواء شخصية أو لخلافات شخصية مع زملائهم في قطاعات أخرى أو لأسباب أخرى قد تجهلها ويصعب التكهّن بها، أو يصعب علينا توجيه انتهم غير المبنية على أسس ومستندات يعتمد عليها.

ورغم كل التوقعات بتأخر قرار الابتعاث الداخلي إلا أن وفي أمرنا الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - اتخذ القرار منجاوز البيروقراطية التي سار عليها المشروع، وأعلن الأسبوع الماضي عن قرار المنح الدراسية للجامعات والكليات الأهلية وفق الضوابط والمعايير التي تم إقرارها،

عبدالله صادق داهلان*

التي يدرس فيها الطلبة المتعثرون. وقد يكون هو الإجراء الأنسب في تفويض وزارة التعليم العالي بالقيام بهذه المهمة وتدعيم ميزانية وزارة التعليم العالي بقيمة بند المنح الذي صدر به القرار.

والحقيقة أن قرار المنح سيساهم في معالجة جزء من مشكلة القبول وهو أقل تكلفة من تكلفة برامج الابتعاث الخارجي والداخلي حيث إن تكلفة المنح الدراسية تحسب بتكلفة الدراسة في الجامعة أو الكلية الأهلية فقط أما تكلفة البعثات الدراسية فتحسب في التكلفة عناصر عديدة. وهي في البعثات الخارجية أكبر من البعثات الداخلية، فعلى سبيل المثال يدخل في عنصر التكلفة المكافأة الشهرية للطلاب وتكلفة السفر من وإلى بلد الابتعاث للمبتعث وعائلته إذا كان متزوجاً وتضاف لها تكلفة مخصصات الزوجة والمخصصات الخاصة بالأبناء وتكلفة دراسة الزوجة في بعض الحالات بالإضافة إلى مخصصات الكتب وتكاليف العلاج ومكافآت المتفوقين بالإضافة إلى تكلفة الدراسة في الجامعات وهي متباينة من جامعة إلى أخرى وهي أعلى بكثير جداً من التكلفة في الجامعات والكليات الأهلية في السعودية، ولا يوجد ضوابط ولا حدود عليا للتكلفة من قبل الملحقيات الثقافية، حيث تحرص حكومة المملكة - مشكورة - على إتاحة الفرصة للطلبة السعوديين المتبعثين لاختيار الجامعات والولايات والمدن التي يرغبون الدراسة فيها، شريطة وجود علاقة تعامل مع تلك الجامعات والملحقية الثقافية رغم أن قرار المنح الذي صدر حددت لائحته التنفيذية الحدود العليا لتكلفة الدراسة في كل تخصص حيث نجدها بحد أعلى ستين ألف ريال للتخصصات العلمية وعشرين ألف ريال حداً أعلى لكليات الإدارة والإدارة والقانون. وقد يكون فيه شيء من الإجحاف في حق كليات الإدارة الأهلية لأن تكلفة الدراسة في المدارس الأهلية تصل إلى ضعف هذا المبلغ، وهم كنت أتضمن أن تحسب تكلفة المنحة الدراسية على أساس كلفة الساعة الدراسية ويتم حساب الجامعات والكليات الأهلية على حساب الساعة الدراسية وليس على حساب تكلفة العام الدراسي، ولا سيما أن هناك توجهاً لتعميم نظام الساعات على جميع الجامعات والكليات الأهلية، كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم، وعلى كل (أول الغيث قطرة). والشكر لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين على هذا القرار وتنمّن لهما هذه الخطوة الإيجابية لخدمة طلبة العلم، وهي مناسبة لأسجل كلمة شكر وتقدير لوزير التعليم العالي ولوكيليه أخي سعادة الدكتور عبدالله العثمان وسعادة الدكتور عبدالله المعجل ولجميع القاضين على التعليم الجامعي الأهلي في وزارة التعليم العالي. وهذه نتائج جهودهم الداعمة للتعليم الأهلي الجامعي والتي تابعتها شخصياً منذ زمن طويل.